

حينئذ تدل على ان دوام الاكبر يدوام الو
سط ولما كان الاوسط مستندا للاكبر
كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب الاوسط
له فان كان ثبوت الاوسط له دائما كان
ثبوت الاكبر له دائما ايضا وان كانت في وقت
كان في وقت وان كان الاوسط مستندا
للاكبر بالضرورة كما في المشروطين كان
ضروره ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة
ثبوت الاوسط له لان الضروري للضروري
ضروري واما حذف لادوام الصغرى
وله ضروريتها وان الصغرى لما كانت
موجبة كان اللادوام واللاضرورة فيها
سالبة والسالبة لا تدخل لها في نتائج هذا
الشكل واما حذف الضروري المخصوصة
بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها
ضرورة جازا لثبات الاكبر عما ثبت له
الاوسط لكن الاصغر مما يثبت له الاوسط
فيجوز لثبات الاكبر عن الاصغر فلم يتعد
الصغرى الى النتيجة واما ضم لادوام الكبرى

فلاندراج

فلاندراج بين ايضا فان الكبرى حينئذ تدل
على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط والا صغر
مما هو اوسط فيكون الاكبر غير دائم له
مثلا الصغرى بالضرورة يتم مع المشروطة
العامة لينتج ضرورة لان النتيجة كالصغر
لغيرها ومع المشروطة الخاصة ضرورة
لادامة لانضمام اللادوام مع الصغرى
لكن القياس الصادق لا يتألف منهما
لان القياس ملزم النتيجة فلو انتظم
القياس الصادق المقدمات منهما
لزم صدق الملزوم بدون اللام وان محال
وضع العرفية العامة لينتج دامة الحذف
الضرورة وهي مختصة بالصغرى منهما
فلم يبق الا اللادوام مع العرفية الخاصة
دائمة لادامة حذف الصغرى وضم اللادوام
والقياس الصادق المقدمات لا يتنظم
منها ايضا والصغرى الدائمة مع احدي
المقدماتين لينتج دامة ومع احدي الخاصتين
دائمة لادامة ولا يصدق مقدمتا القياس